مجلة المعجمية - تونس

العدد 2

1986

المعجم بين النظريّة اللغويّة والتطبيق الصناعي

بقلم محمد صلاح الدين الشريف

I تمهيـد

يكاد النشاط المعجميّ عند العرب يقتصر على كتابة المعاجم أو دراستها ، وعلى وضع المصطلحات للمستحدثات أو نقدها أو تقييمها . ويبدو هذا الأمـر عاديـا معقولا . ذلك أن كلمة « معجم » تحدث في ذهن مثقفنا العاديّ صورة كتاب على شكل مّا ، وتترك في قلبه حسرة على تأخّرنا في تسمية الأشياء . فليس عجيبا أن ينصبّ النشاط المعجميّ في العمل التطبيقيّ ، ولاسيّما أنّ الحاجة الاجتماعية داعية إليه ، وبوادر النجاح والنجاعة ظاهرة فيه .

بيد أنّه إذا أردنا لنشاطنا المعجميّ أن يكون علما فالعلوم الصحيحة لا تتشكل تطبيقا خالصا . فالتطبيق الخالص عرفٌ في السلوك ومهارة في التصرّف وتجربة في الحياة لا تكوّن علما مهما كان نجاحها ، ذلك أنّ العلم نظريّة قبل كل شيء ، وهو نظرية وان كان التطبيقُ عمادها ، والتجربة منهجها .

إنّ التناقض بين واقع نشاطنا المعجميّ وضرورة التنظير العلميّ هو الداعي الى هذا المقال . وغرضنا منـه ان نبيّن للقـارىء غير المختصّ أنّ التـطبيق المعجميّ يستوجب نظريّة لغويّة عامّة ذات مستويات تجريديّة متدرّجة ، تحتوي في درجة من درجاتها نظريّة معجميّة لا تناقض النظريّة النحـويّة الشـاملة للأصـوات والصيغ والتراكيب[1] ، بل تكمّلها على وجه من التناسق يجمـع ما بـين الأشكال اللغوية ومعانيها في الوحدة اللغويّة الكبرى ، أي الجملة .

ولن يكون مقالنا عرضا لنظريّة معيّنة . وانّما هو بسط لأصول عامّة لم نخترها حسب أهميّتها في النظريات المعجميّة بل بمقتضى ما يستلزمه الاستدلال على صلة التطبيق الصناعي بالمستوى النظريّ المجرّد . فلن يجد المختصّ أفكار المقال خاضعة لنظريّة لغوية صريحة ، فقـد تجنّبنا إسنـاد المواقف والآراء إلى مـدارسها ، قصـد التأليف وبغية الغوص على ما استقرّ في أذهاننا منها بعد الدرس والتساؤل فيها .

II مدلول اللفظة « معجم »

تتضمن لفظة « معجم » مدلولين . أحدهما شائع معروف . وهو الذي أشرنا اليه منذ حين ؛ والثاني كثيرا ما ذاب في دلالة الأوّل ، وغاب فيه لسيطرة المفهوم الشائع عليه .

وقد يكون الأجدر أن نترك المفهوم الشائع إلى ما قلّ شيوعه بين الناس ، لكنّنا ارتأينا الابتداء به حتّى تتّضح حدوده . فإنّها متى اتّضحت صارت المستويات النظريّة أوضح .

II ـ 1 ـ المعجم المكْتُوب

ملخّص المدلول الأوّل أنّ المعجم أثر مكتوب ذو حجم مّا ، يجمع مفردات من لغة أو لغتين أو أكثر مرتّبة على نحو معيّن ، مصحوبة بتعريف أو ترجمة ، وغرضه إعانة القارىء على حذق المفردات نطقا ومعنى بمعرفة الأساسيّ ممّا يتعلّق بها من المعلومات الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة والبلاغيّة ، أو من المعلومات الثقافيّة العامّة[2] .

ولهذا المدلول الشائع في المجتمع مجموعة من المسائل تدخل في ما يسمّى بصناعة المعجم وتتوزّع في فرعين كبيرين :

- أولهما جمع المفردات ،
- وثانيهما وضعها في الأثر المكتوب .

وقد سُمّي هذا صناعة لأنه مع احتياجه الى العقل المبتكر ، محتاج الى الأيدي المنتجة في الطباعة والنشر والتوزيع ، وإلى ما يلزم هذه الأعمال من أمور كدراسة السوق لتحديد المستهلك الذي إليه يُوجّه الانتاج . وهي صناعة تتخلّف وتتطوّر بحسب صاحب المشروع وقدرته على التعامل مع غيره في الدورة الاقتصادية وبحسب قيمة المنتوج الاجتماعية ، ومستوى البلاد الحضاريّ . فإن كان العمل المعجميّ في بلاد فقيرة شبيها بالصناعة التقليدية يقوم على مجهود فرد واحد يجمع المعطيات ويُنظّمها ويكتبها بيده ، فإنّه في البلاد المتقدّمة يقوم على مؤسّسة ذات إدارة وأموال .

وليس المعجم المكتوب صناعة لصلته بالدورة الاقتصادية فقط ، بل هو كذلك

لاجتماع اعتبارات فيه تساعد على إنجاحه ، منها مراعاة العقائد الدينيّة وغيرها ، ومراعاة الميول السياسيّة والقوميّة . وهي أمور يرفضها العمل العلميّ الخالص ، لأنّها تشوبه وتشكّك في صدقه[3] .

فإن كان العلم قائما على قيمة الصحّة في مقابل الخطإ ، فالاقتصاد قائم على قيمة الفائدة والنجاعة . وليست صناعة المعجم خالصة للصحّة العلميّة ، ولا مقصورة في قيمتها على الفائدة الاقتصادية ، والنجاعة الاجتماعية ، والاخلاص القوميّ ، والاعتناق المذهبي . وإنّما فيها من هذا وذاك .

II - 2 - المعْجم الذّهْنيّ والاجتماعيّ

أمّا المدلول الثاني للفظة « معجم » فهو الأهمّ علميّا ، وإنْ كان بعيدا عن أذهان العامة من المعجميين العرب . إنّه قائمة من وحدات لغويّة عرفيّة متغيّرة تكمن في أذهان الأفراد من المجموعة اللغويّة الواحدة على صورة متكاملة ، لا يدركونها إلّا على وجه حدْسيّ تقريبيّ .

إنّها وحدات تخضع للعرف الاجتماعي وللوضع الحضاريّ ، ولما يسود المجتمع من معارف تتعلّق بالموجودات التي يدركها أفراده[4] ، والتي بفضلها يتمّ تصوّرهم للكون .

ويجعلها خضوعها متغيّرة كمًّا وكيفا بحسب تغيّر الأوضاع وتطوّر المعرفة وما يستوجبه التغيّر والتطوّر من تغيّر في العرف الدّال عليها دلالة التسمية على المسمّى .

وهي وحدات يستحيل اجتماعها في ذهن فرد واحد ، فلكلّ فرد مجموعة منها يشاركه فيها أفراد من المجتمع دون غيرهم ، وقد يفهم عن غيره وحدات لا يستعملها إذا تكلّم ، ويتكلّم بوحدات يفهمها غيره ولا يستعملها . إنّها وحدات موضوعة في أذهان الأفراد على صورة معقّدة جدّا . ومهما اختلف الأفراد بين ما يختزنونه منها فلهم شعور بالانتساب الى مجموعة لغويّة واحدة . ذلك أنّ بينهم حدًّا أدنى من الاشتراك يوفّر لهم القدرة على التواصل اليوميّ العامّ .

لكنّ هذا الشعور بالانتساب الى مجموعة لغويّة واحدة لا يقوم على العنصر المشترك بين جميع الأفراد فقط ، بل يقوم أيضا وأساسا على خصائص معيّنة يجب توفرها في ما يشترك فيه الأفراد وما يختلفون فيه من الوحدات . فإذا سمع المرء لفظة يجهلها لم يقم

جهله لها مانعا من اعتبارها من لغته متى كانت تحمل خصائص ما يعرفه من ألفاظ لغته من حيث المكوّنات الصوتيّة ، والشكل الصرفيّ وإمكان الدخول في التراكيب النحويّة الصحيحة . ذلك أنّ هذه الوحدات في علاقة متينة بالأنظمة الصغرى المكوّنة لنظام لغة من اللغات[5] .

إذا سلّمنا بأنّ هذه الوحدات هي المفردات[6] ، وهو تسليم مثير لقضايا عدّة نتجاوزها تيسيرا ، فإنّ جزءا لا بأس به من علم الأصوات دراسة لانتساق الأصوات في المقاطع المكوّنة للمفردات ، وكذلك الصرف ، فإنّه في أغلبه دراسة لأشكال المفردات ، وتصرفها[7] على وجوه وانتظامها[8] في علاقات جدوليّة[9] مختلفة . أمّا النحو فدراسة لانتساق ألفاظ هذه الأشكال وانتظامها في وحدات نحويّة مركّبة أكبر منها ، أمّا علم الدلالة فإنّه يهتمّ ، في ما يهتمّ به ، بالمعاني المجرّدة من هذه الأشكال ، اضافة الى معاني المفردات ، والمعاني المجرّدة من وضعها في مجموعات مختلفة ، كما يهتمّ بالمعاني الثابتة الحاصلة من تركّب الأشكال في أنساق نحوية معيّنة .

إن هذه العلاقة بين المعجم الذهني الاجتماعي والانظمة اللغويّة هي التي تجعل دراسته دراسة نظريّة محورها محلّه من النظام اللغويّ ، وتدور حول هذا المحور مسائل عدّة أهمّها :

1) ما هي الوحدة المعجميّة ؟ أهي المفردة ؟ أم هي شيء آخر ؟

2) أوحدات المعجم الذهني الاجتماعي مجموعة من العناصر اللغويّة المختزنة في الذاكرة الجماعية الممثّلة في مجموع ذاكرات الأفراد ؟ أم هي في جلّها أو في بعضها منتوجات ينتجها المتكلّم في لحظة التكلّم بإجراء مجموعة معيّنة من العمليّات الخاضعة لقواعد اللغة ، يجريها على موادّ أوّليّة محدّدة .

3) إذا كانت وحدات المعجم الذهني الاجتماعي أو بعضها منتوجات ينتجها المتكلّم لحظة التكلّم ، فما هي وسائل توليده لها ؟ وإذا كانت منتوجات ينتجها المجتمع وليس على المتكلّم الاّ خزنها واستعمالها عند الحاجة إليها ، فما هي وسائل توليد المجتمع لها ؟ وإذا كان توليدها بين الفرد والمجتمع ، فما هي طبيعة العلاقة بين التوليدين ؟ ومن أين يبدأ الواحد وينتهي الآخر ؟

II ـ 3 ـ العلاقة بين المعْجم المكتُوب والمعجم الذّهنيّ

قليلا ما تفرّق البحوث المعجميّة العربيّة خاصّة بين هذين المفهومين . والسبب شدّة العلاقة بينهما ، وهي علاقة سنبيّن بعض مظاهرها بعد حين ، ونكتفي في هذه الفقرة بأن نجمل بيان نوع العلاقة .

إن للمفردات وجودًا طبيعيًا في الأذهان والمجتمع . فلا أثر للتطوّر الحضاريّ ولا للدرجة الثقافية الاّ في دلالتها المعرفيّة . أمّا وجودها في ذاته ، وكونها أدوات لتصنيف الموجودات التي يدركها المجتمع أو يعتقد في وجودها ، فصفتان مستقلتان عن التطوّر . فكلّ أمّة ، مهما جهلت ، قادرة على تسمية ما تعرف وتصنيفه بالتسمية تصنيفا تبسّطه وتعقّده بحسب الحاجة إليه . ألا ترى أنّ اللّغات في الدول المتقدمة تعدّد تسمية الكلاليب والكلاب بقدر الحاجة إليها كتعداد لغتنا قديما تسمية السيوف والابل بقدر الحاجة إليها . فسلوك المجتمعين لغويًا واحد ، وان اختلفا في المسمّيات باختلافهما في المعرفة التي بها تُميّز الشعوب في مدارج المدنيّة .

فإذا كان وضعُ المفردات في الكتاب المسمّى بالمعجم ناتجا عن تطوّر في الحضارة الانسانية ، ومواكبا لتقدّم الانسان في استعماله يده للسيطرة بالآلة على ما حوله ، فإنّ تواضعه على أنظمة اللغة ومعجمها حصيلةُ ما جُبل عليه في تكوّنه الطبيعيّ . وبناءً على هذا ، نقترح ، تسهيلا للتعبير والتمييز ، أنْ نسمي ، في مقالنا ، المعجم المكتوب بالمعجم الصناعي والمعجم الذهني بالمعجم الطبيعي ، إلى أن تستقر العربية على اصطلاح صالح مميّز لما بينهما .

وقد اخترنا النسبة الى الطبيعة لكون المعجم الذهني الاجتماعي أسبق لتوغّله في الطبيعة الانسانية ، والمعجم الصناعيّ طارئا يمكنه أن يأخذ من الأشكال ما لا يُحدّ بحسب الحاجة الحضارية والتقدّم الصناعيّ . وما وضع معجم مكتوب الاّ وكان اغترافا من الطبيعيّ الذي لا يُحدّ . فمهما اجتهد الصّانع في جمع الألفاظ ومعانيها ، فإنّ في المجتمع اللغويّ ألفاظا لابدّ أن يتركها لسبب مّا ، قد يكون قلّة اطّرادها ، أو بعدها عمّا هو عنده من الفصيح[10] ، أو وجودها في ما يمكن للمجتمع قولُه وانعدامها في ما حصل قوله وبلغه بالسماع[11] عنهم ، واعتمده في الجمع الذي هو عندنا قوام الوضع ، ونعني بالمقول الممكن كلّ ما تختزنه الذاكرة الجماعيّة (أي مجموع ذاكرات الأفراد) ولم يصادف اللغويّ الجامع ذكرُه ، مع كلّ ما يمكن

للمتكلّم أنْ يُبدعه ممّا لا يوجد في الذّاكرة وانّما يوجد بالقوّة في ما تتنبّأ به قواعد النظام .

ثمّ إنّ الوضع الصناعيّ ، لاعتماده على الوضع الطبيعيّ ـ وهو العرف اللغويّ المصطلح عليه في المجتمع ـ ، لا يقوم الاّ على استغلال ما في المفردات من خصائص معنويّة ولفظيّة وجدت فيها وجودًا طبيعيًا . وأهمّها صفة لفظيّة طبيعيّة في جميع اللغات ، وهي أنّ الأصوات في انتساقها وتكوينها للوحدات الأكبر منها ، لا يركب بعضها البعض وانّما تتعاقب متجاورة متلاحقة[12] . فعلى هذه الصفة خاصّة ـ وليس عليها هي فقط ـ رتّبت المفردات في ما كتب من معاجم اللغات .

فإن كان المعجم الصناعيّ يعتمد خصائص المعجم الطبيعيّ في الترتيب ، فهذا لا يعني أنّ المعجم الطبيعيّ مرتّب في الأذهان على احدى الصور المعروفة في الصناعيّ . فاللغويون وعلماء النفس منكبّون على المفردات يبحثون في علاقات انتظامها في الأذهان . ولكنّه إلى الآن لا أحد يعلم بالضبط كيف ينتظم المعجم طبيعيا في الذهن داخل الجهاز اللغويّ العام وفي ذاته هو أيضا . فالصناعيُّ يستغلّ الطبيعيّ ولا يعكسه عكس المرآة للموجود أمامها في الطبيعة .

إنّ الغرض مما قدّمنا هو ان نبيّن أنّ المعجم الطبيعيّ أهمّ ومعرفته أوكد ، لأنّه العماد في وضع الصناعيّ ، والغرض ثانيا أنّ العلاقة بين دراسة المعجم الطبيعيّ ودراسة المعجم الصناعيّ ليست في جوهرها الاّ من صنف العلاقة بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية .

III المستويات المعجميّة

III . 1 . المستويات التجريديّة الطبيعية

لنتصوّر بادىء ذي بدء مجموعة لغويّة واحدة أمّيّة لم تعرف الكتابة قطّ ولم يسجّل تجربتها اللغويّة أحد . ولنتصوّرها في سبات عميق لا كلام فيه . انّ معجمها الطبيعيّ في هذه الحالة عالم لغويّ مجرّد ممكن . أمّا كونه مجرّدًا فذلك لانقطاعه عن الواقع اللغوي الذي هو الكلام . وأمّا كونه ممكنا ، فلأنه شبيه بالصندوق الذي يمكن أن يخرج منه بعضه إلى عالم الواقع . فعناصره موجودة ولكنّها كامنة . وكمونها على وجهين نمثل لهما بانقسام الصندوق قسمين : قسم كبير يمثّل خزينة الذاكرة

الجماعيّة وفيه مجموعة المفردات التي أنجزت واختزنت قبل السبات والتي يقبلها الأفراد متى أنجزت بعد السبات ، وقسم صغير ، لكنّه فعّال ، هو عبارة عن آلة قادرة على توليد مفردات لم تُنجز قطّ وتتّصف بكونها تُقبل متى أنجزت وكأنها أنجزت من قبل واختزنتها الذاكرة[13] .

يمثّل القسم الكبير ـ أي خزينة الذاكرة الجماعيّة ـ كلّ المفردات السماعيّة التي أقرّها العرف ، وكلّ المفردات القياسيّة التي أقرّها العرف في دلالة مغايرة لدلالتها الصرفية النحويّة المعجميّة الأولى ، ككلمة « القاضي » التي أقرّها العرف تسمية لوظيفة اجتماعيّة بعد أن كانت تحقّقا صرفيًّا معجميًّا للاسم الدّال على الشيء الواقع في التركيب النحوي في محلّ فاعل للفعل المجرّد المشتقّ من الجذر المعجميّ « ق ض ي »

ويمثل القسم الصغير كلّ المفردات القياسيّة الممكن إنجازها بالقواعد في حدود الأشكال الصرفية الممكن تعبئتها بالمادة المعجميّة ، وفي حدود الدلالة الصرفيّة النحويّة المعجميّة الممكنة . أمّا ما يخرج من هذه الحدود ، فلا مكان له في هذا القسم الصغير . من ذلك الأشكال الصرفية التي لا يمكن تعبئتها بمادة معجميّة معيّنة ، لكونها صيغا تشترط في اشتقاقها وجود صيغ تقابلها في قسم من أقسام الكلام غير قسمها ، كصيغة « فاعِل » الدالة على اسم الفاعل لا يمكن اشتقاقها من مادة « ف ع ل » ، إذا كانت المادة تدلّ على جنس في أساسها وليس لها فعل مجرّد متعدّ[15] .

لنتصور الآن ، في مرحلة ثانية ، هذا المجتمع وقد أفاق وأخذ أفراده في الكلام ، يمكننا أن نمثّل لهذه الحالة بالصندوق الطبيعي المجرّد وقد انفتحت فيه فجوات بدأت تسقط منها الى العالم الواقعي ـ عالم الكلام ـ مجموعات متتالية من المفردات .

علينا ـ لكي يكون تصوّرنا واضحا ـ أن نلاحظ بعض الملاحظات :

ـ أوّلها أنّ خزينة الذاكرة الجماعيّة لا تفرغ محتوياتها في الكلام إفراغا حقيقيّا . فلو كان ذلك لانتهى الأمر بالخزينة إلى الافلاس . وانّما تخرج منها صورًا مطابقة لأصل يبقى فيها . فهي خزينة للأنماط الأصول ، إذا فاجأتها في لحظة من زمنها وجدتها منتهية العدد أو تكاد ، والواقع نسخ لا تُحدّ منها[16] .

ـ الثانية أنّ النسخ التي تنزل الى الواقع لا تمثل كلّ الأنماط الموجودة في الخزينة ، فلا ينزل منها الاّ ما اقتضاه مقام التخاطب . فلو ابتدعت مسجّلة قادرة على التقاط كلّ ما ينطق به أفراد المجموعة اللغويّة الواحدة مدّة شهر أو سنة، فليس من المستبعد أن تبقى بعض الأنماط الأصول كامنة في الخزينة ، لا تظهر نسخ منها ، لانعدام ما يوجب ذلك في المقام (بعض الألفاظ التي يستعملها علماء الآثار مثلا) وفي هذه الخاصية ما يدعو الى بعض الاحتراز في استعمال مفهوم الآنية في المعجم الطبيعي[17] .

ـ الثالثة أنّ الآلة المولّدة لما ليس له نمط أصل في الخزينة لا تولّد كلّ الممكن ، فمن المنتظر أن تجد مصدرا لمزيد ، أو اسم فاعل ، أو جمعا قياسيًّا ، أو تأنيثا لمذكر ، أو تذكيرا لمؤنّث لم يفكّر أحد في النطق به لعدم الحاجة إليه في التعبير، أو لانتفائه منطقيّا مع عالمنا المعرفيّ الحاضر ، لكنّ فرصة التعبير ، إن سنحت ، وعالمنا المعرفيّ ، إن تغيّر ، كفيلان بتحويل الممكن الى الحاصل[18] .

ـ الرابعة أنّ النسخ التي تخرج من خزينة الذاكرة تضيع في الهواء بعد نطقها ولا تعود الى الذاكرة الجماعيّة ، لوجود الأصل فيها . وكذلك الأمر في ما تنتجه الآلة المولّدة ، فإنه يخرج الى الهواء ولا مبرّر لرجوعه الى الخزينة لأنه غير خارج منها ، ولأنّ الآلة المولّدة قادرة على إعادة انتاجه . غير أنّ النطق بالنوعين تعهّد للمصدر ، فالنسخ تشحذ الذاكرة ، وتتعهد النمط الأصل في الخزينة ، والمولّد يتعهّد القواعد المنتجة . ولا تضيع النسخ والمولّدات دائما في الهواء . فإنّها متى حفّت بها ظروف معرفيّة جديدة شحنت بدلالة عرفيّة مخالفة للأصل . فأمّا النسخ فإنّها في هذه الحالة تحوّر الأنماط الأصول أو تستبدلها بغيرها[19] أو تحدث بجانبها أنماطا أصولا جديدة[20] . وأمّا المولّدات فالشرط في عدم ضياعها أن تشحن عرفيًّا بدلالة تجاوز دلالتها القياسيّة . فإنّ جاوزت دلالتها النظامية هذه ، أحدثت في خزينة الذاكرة نمطا أصلا ، قد يعاشر توليد الآلة كما هو الحال في معاشرة مهنة « الكاتب » الموجودة في الخزينة لاسم الفاعل من « كتب » المولّد بالآلة[21] ، وقد يؤدّي النمط الأصل المحدث (من المفردة المولّدة بتجاوز الدلالة القياسية عرفيًّا) إلى تعطيل جزئي في الآلة المولّدة . إذ تبقى القاعدة حيّة يتعامل جُزْؤُها النحوي (الصرفيّ التركيبي) مع خزينة الذاكرة فتأخذ منها الجذور الصالحة لتعبئة الأشكال الصرفيّة لكنها تتجنّب

الجذور التي أحدثت أنماطا أصولا في الخزينة ومثالها كثير في اسم المكان ، فليس لك ان تسمّي كلّ مكان للسجود مسجدًا ، فإنّ « المسجد » تجاوز الدلالة القياسية وأحدث في الذاكرة الجماعيّة نمطا أصلا جديداً .

ـ أما الملاحظة الخامسة والأخيرة فهي امتداد للملاحظة السابقة وهي أنّ خزينة الذاكرة تطعّم بما يعود إليها مشحوناً بدلالة عرفيّة جديدة مما يصدر من الخزينة نفسها ، ومما تنتجه الآلة ، تطعيماً مصاحبا بإهمال كلّ المفردات الأصول التي تهمل المقامات المطالبة بنسخ منها مدّة طويلة . ويتخذ هذا الاهمال شكل الحذف في أغلب الأحيان ، غير أنه قد يتّخذ (خاصّة في الأمم ذات الحضارة المكتوبة) شكل الاكتناز ، إذ يُكْتَنَزُ النمط في زاوية النسيان من الخزينة ويستخرج عند الحاجة اليه ، على صورة تزيدنا احترازا من مفهوم الآنية في المعجم . ولا يقع هذا الإهمال في ما تنجزه الآلة المولّدة ، لأنّ منجزاتها بطبعها أدخل في عالم الإمكان من الأنماط الأصول ، ولذلك ، ما يمكن ان يحدث فيها لا يتّخذ صورةالإهمالوانما يتّخذ صورة التعطيل على وجهين : إمّا أن يسقط جذر كامل من الخزينة فيؤدّي ذلك الى تعطيل نسبيّ في جميع القواعد الممكن لها التعامل مع هذا الجذر ؛ وإمّا أن تسقط قاعدة كاملة من النظام ، فيؤدي ذلك الى استحالة في توليد نمط معيّن من المفردات[22] . وهذا حدث كبير لا يعني غالبا سوى الخروج من حالة لغويّة الى حالة لغويّة أخرى ، وليس من المستحيل ان يقع العكس . وقد يقع دون تحوّل يذكر في الحالة اللغويّة . وهو أن تدعم الآلة المولّدة بجذر جديد يدخل الخزينة بطريقة مّا (الاقتراض أو الارتجال الخ) أو أن تدعّم بقاعدة جديدة لا تغيّر النظام اللغوي وانما توسّع إحدى قواعده القارّة (زيادة واو الاستهجان مثلا قبل ياء النسبة في العربية المعاصرة) .

والخلاصة من هذه الملاحظات أنّ الإنجاز المعجمي الممثّل بحالة اليقظة يتعامل مع الإمكان المعجميّ الممثّل بحالة السبات ، وأن الحالتين وتعاملهما وضع في المعجم الطبيعي يجعله ذا مستويات تجريديّة توجد فيه وجودًا طبيعيا لا يعمل فيه تنظير الدّارسين :

ـ فأعلى المستويات التجريدية فيه تتمثّل في هذه الآلة المولّدة التي تحتوي على المفردات في صورة قوّة كامنة تحملها قواعد النظام ، وهي قوّة غير مختزنة بل ممكنة ،

ـ يليها في التجريد وجود المفردات قوّة تختزنها الذاكرة الجماعيّة ، وهي ممكنة

كالسابقة لكنّها أقلّ منها تجريدا لأنها مختزنة في صورة أنماط أصول وليست كامنة في القواعد ،

ـ ولهذين المستويين التجريديين مستوى ثالث هو تطبيق نسبيّ لهما . فإذا كان المستويَانِ الأوّلان يمثّلان المعجم الطبيعيّ من حيث هو مقدرة لغويّة ، فالمستوى الثالث يمثّل المعجم الطبيعيّ من حيث هو حدث قولي منجز .

III . 2 . الدراسة المعجميّة ومستويات التجريد النظري

إذا كانت المستويات التجريدية ذات وجود طبيعي في المعجم ، فمن المفروض انعكاسها على دراسة المعجم الطبيعي .

فالآلة المولّدة للمفردات ، لقيامها على القواعد ، ولاحتوائها على المفردات احتواء إمكان ، تقتضي من الدارس تنظيرًا يجاوز في درجته التجريدية تنظيره لخزينة الذاكرة . كما تقتضي منه ان يطوّع نظريته النحويّة حتى تكون شاملة لهذا الجزء من المعجم . وهذا لا يعني أنّ خزينة الذاكرة لا تقتضي التنظير المجرّد . فالتفاعل بين الآلة والخزينة في إنجاز مفردات التركيب النحويّ في الكلام يقتضي من الدارس تكوين نظريّة معجميّة متكاملة لا تفصل بين قسمي المعجم الطبيعي ، كما يقتضي منه ربط هذه النظرية المعجمية على صورة مّا بالنظرية النحويّة وذلك داخل نظرية لغويّة عامّة متماسكة .

إننا مازلنا نتصوّر هذه النظريّة اللغوية العامّة قائمة على الوحدة النحويّة الكبرى ، أي الجملة . وفي رأينا أن الأشكال الصرفية ، ولاسيما الصيغ ، أشكال لغويّة وظيفتها الأساسيّة اختصار المقولات المعنويّة والوظائف التي تعبّر عنها الأشكال النحويّة التركيبيّة المجرّدة. وهذه الأشكال الصرفيّة قوالب جوفاء مجرّدة ليست الصيغ الاّ مرحلة أولى من تجريدها ، وينتهي تجريدها بالمقولات المتمثلة خاصة في أقسام الكلام والوظائف والمعاني الأساسية (الجنس والعدد الخ) . وليست الناحية المعجميّة في رأينا سوى المسلك اللغوي الذي تأخذه الأشكال الصرفية من التجريد نحو التحقّق : إنّ المادة المعجميّة الطبيعية المجرّدة هي العنصر الحامل لبذرة الإنجاز الصرفي . ومتى أنجز الشكل الصرفيّ في العالم المجرّد بتلاقحه مع المادة المعجميّة أمكن إنجاز بعض المقولات المعنويّة والوظيفيّة التي تعبّر عنها الأشكال النحويّة

المجرّدة ، وبإنجاز هذه المختصرات من المقولات وتجسيدها معجميًّا في المجرّد ، يمكن للتركيب النحويّ أنْ ينجز فعليًّا بالكلام في صورة نصّ ملفوظ تُمثّل الجملة ، التي هي الوحدة الكبرى في اللغة ، وحدته الدنيا[23] .

تكوّن القضايا التي يطرحها التنظير ، كما نتصوّره ، مستوى تجريديًّا يتعلّق بالمعجم الطبيعيّ في حالة إمكانه ، أي في الحالة التي مثّلنا لها بالسبات . ولما كان الإنجاز في حالة المجتمع المتحرّك اليقظ لغويًّا يُمثّل تطبيقا نسبيًّا للمعجم الطبيعيّ المختزن في الذاكرة الجماعية والكامن في الآلة المولّدة ، فلابدّ من تكوين نظريّة عامّة للإنجاز اللغوي تتضمّن نظريّة للإنجاز المعجميّ على صلة مّا بالإنجاز النحوي الممثّل في الجملة يُراعى فيها التعامل الدائريّ بين المقدرة والإنجاز عموما[24] ، كما يُراعى فيها ، في ما يخصّ المعجم ، تطعيم الإنجاز للذّاكرة . وستكوّن هذه النظريّة ـ متى وجدت متماسكة متكاملة ـ مستوى تجريديًّا في ذاته . ولكنّه تطبيقيّ بالنسبة الى المستوى الأوّل ، لعلاقته بالكلام وعلاقة الأوّل باللّغة[25] .

IV خاتمة

إن كان المعجم الطبيعيّ ذا درجات تجريديّة طبيعيّة لم تنتظر وجود اللغويّ حتى تكون ، وكان الدارس مجبراً ، متى وجد ، على تكوين نظريّة متكاملة تحاكي في تجريدها التدرّج الطبيعيّ ، وان كان التطبيقُ المعجميّ هو الإنجاز الفعليّ للإمكان المعجميّ الطبيعيّ فالدراسة المعجميّة الأساسيّة هي دراسة المعجم الطبيعيّ في حالتيه حالة الإمكان وحالة التحقّق . أمّا المعجم الصناعيّ فلا يُمثّل أيّ مستوى من المستويات الطبيعيّة الكاشفةِ دراستُها عن أسرار النظام اللغويّ .

لكنّه عمل تطبيقيّ ينجزه الدارس ، لا المتكلم : فالمتكلّم يُنجز المعجم الطبيعيّ عمليًّا . والدارس عند إنجازه يتتبّع ما يتيسّر له من الإنجاز الطبيعيّ ، ويسعى في أقصى غاياته ـ وذلك في المعجم الصناعيّ العامّ ـ إلى أن يصل الى تمثيل المعجم الطبيعيّ المستقرّ في أذهان الأفراد المكوّنين للمجتمع اللغويّ الواحد ، إنّه يُشبه من هذه الناحية العمل النحويّ الذي يُنجزه الدارس ويسعى فيه بتتبّعه للجمل المنجزة في الكلام الى تمثيل البناء النحويّ في اللغة ، بيد أنّ النحاة نجحوا الى حدّ مّا في تقديم قواعد نظريّة إنْ يُشكّ في تمثيلها للقواعد الطبيعيّة الحقيقية الموجودة في الأذهان

فهي تمثّل إلى حدّ مّا صفة التماسك فيها ، وليس في المعاجم الصناعيّة شيء من هذا . إنّ للمعجم الطبيعيّ محلاّ في النظام إن لم يتّضح في النظريّات المعجميّة المختلفة ، فلاشكّ في وجوده ، ولا نظنّ المعجم الصناعيّ قادرا في الوقت الحاضر أن يُمثّل هذا المحلّ الغامض . إنّه يكتفي بجمع القوائم على ترتيب مّا مصاحب بتعريف مّا . فالنشاط فيه مجرّد صناعة . وهي صناعة متوقّفة على الدراسة المعجميّة الأساسيّة للمعجم الطبيعي . وليست دراسة المعجم الطبيعيّ متوقفة عليها .

حاشيــة

(1) للنحو عند العرب مدلولان : أحدهما ضيّق والثاني واسع ، فأمّا الضيّق فهو أنّ النحو علم في ما يعتري أواخر الكلمات من علامات بحسب محلّها في التركيب وأمّا الواسع فيضمّ الى دراسة أواخر الكلمات بحسب وظائفها التركيبية ـ وهو علم الإعراب ـ علمي الأصوات والصرف . وقد جاءت كتب سيبويه والزمخشري وابن مالك وغيرهم على هذا المعنى الواسع . وكذلك شروحها . ومدلول النحو في هذا المقال على المعنى الواسع . ومن أغراضنا أن نزيده توسعة حتّى يشمل الجزء النظريّ من دراسة المعجم .

(2) حاولنا أن يكون تعريفنا شاملا للمعجم العام والمعجم المختصّ والمعجم الموسوعي وللأحادي اللغة ولغيره .

(3) للمعجم المكتوب غرض تربوي . فله خصائص الخطاب التربوي . منها أن يكون وسيطا بين المجتمع والناشيء ، ناقلا الى المتعلّم مُثَلَ قومه . فانظر في المنجد والوسيط وقارن بينهما مثلا في مادة « ب ش ر » تر الفرق بين الآباء البيض وشيوخ المجمع .

(4) ليس شرطا في المفردات أن تمثّل تصوّرا لموجودات حقيقية . فمطابقة واقع الأشياء أمر ثانويّ فيها . فتصنيف الكون بعناصر المعجم تمثيل للحالة المعرفيّة التي عليها المجتمع . وهي حالة تشكّل ـ في ذاتها ، كونا ممكنا . فالعنقاء لفظ كاذب لاحالته على تصوّر ليس له في واقع الأشياء مثيل . لكنّه صادق من حيث احالته على تصوّر موجود حقّا في مجتمع معيّن ، وهو تصوّر يُمثّل كونا ممكنا تجسيده في عالم غير عالمنا الحالي : في أسطورة أو فلم (صور متحركة مثلا) أو في زمن ماض سحيق أو في مستقبل بعيد جدّا .

(5) يتّجه الرأي العام الى الاهتمام بالجانب الدلاليّ من الألفاظ ، حتّى إنّ البعض يُفاخر غيره بعدد ما يفهمه منها ، وما جمعت ذاكرته من غريبها ، ظنّا أنه بها حصل على اللغة وأمسك بها . لكنّ الدلالة التي في الألفاظ لا تخصصها لغويّا بنسبتها الى لغة دون أخرى . فالمعنى متى ذكر لك لم

تدر له قوما ولا ملّة . فليس لأمّة معنى لغويّ به تتميّز ولا يكون لغيرها . أمّا اللفظة فإنّها إذا أنتك في كلام لغة تفهمها ومتى خضعت لقواعد نحوها صوتا وصرفا وإعرابا ، حكمت بأنها منها وان سيقت هذرا . فالسائل بشّارًا عن « الشيفران » ، قد توهّم النقص في علمه ، وما كان يظنها من عبث الشعراء .

(6) المفردة قطعة من اللفظ ، غالبا ما تكون شكلا مركّبا بعضه يدلّ على جزء معناه ، وقد تكون بسيطة الشكل لمعناها أبعاض من جنس أبعاض الشكل المركّب . فـ «الرجل» شكل مركّب من أداة تعيين وعنصر معجميّ وعلامة اعراب ، ولكلٍّ معنى . و « ها » ضمير متصل هو عنصر معجمي معرّف بدون أداة ويقع في محلّ اعرابي ولا يحمل علامة إعراب ، فهو بسيط أبعاض معناه في « الرجل » ممثلة بأبعاض اللفظة المكونة للمفردة « الرجل » . وتتميّز المفردة بكونها تقبل أن تفرد ، أي ان تخرج من تركيب نحويّ وان تُفصل منه لتدخل تركيبا آخر فتقول «الرجل قائم» و « بيت الرجل » و « الرجل الكريم » وغيرها كما تقول « كلّمتها » و « بيتها » . وتتميّز أيضا بقبولها القيام بالوظائف النحويّة الكبرى ونعني بها الفاعلية والمفعولية والاضافة ، الشاملة للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات .

(7) تصرّف المفردة مطاوع تصريفها . وتصريفها هو ظهورها على أشكال مختلفة بحسب المقولات الدلالية النحوية كالجنس والعدد والغيبة والحضور والزمن وغيرها ، وبحسب العلاقات النحوية الناتجة عن وجودها في مواقع معيّنة من المركّبات النحويّة .

(8) الانتساق في تعبيرنا هو تركّب الوحدات تلقائيا وطبيعيا بأنْ يجاور بعضها بعضا على التعاقب لتكوين وحدة أكبر منها . والفرق بينها وبين الانتظام في تعبيرنا ان انتظام الوحدات لا يشترط التعاقب فالانتظام أعمّ من الانتساق وأشمل ، كما أن النظام أشمل من النسق .

(9) نقول إنّ «أ» في علاقة جدوليّة مع «ب» ، إذا كان استبدال الواحدة بالأخرى لا يُغيّر نوع المركّب النحوي الذي تقع فيه «أ» أو «ب» ولا الوظائف النحويّة التي يقبلها هذا المركّب .

(10) الفصيح هو ما يعتبره المجتمع أو ما يظنّ الدارس أن المجتمع يعتبره من جوهر لغته . ويتحدّد هذا الجوهر بنسبة الاشتراك بين المتكلّمين ، كما يتحدّد بالقيم العقائدية أو السياسية أو الثقافية الطاغية على الفئة الاجتماعيّة السائدة .

(11) إن كانت اللغة نطقا فأخْذُها بالسماع أصل . ومن الصّالح عندنا الابقاء على مفهوم السماع ومصطلحاته كالرواية والراوي والتواتر في كلّ نظريّة لغوية حديثة تهتمّ بوسائل الاكتشاف اللغويّ السابق لمرحلة التنظير .

(12) لا تخرج اللغات المستعملة للسمات النغميّة كالصينيّة واليابانية عن هذه القاعدة العامّة . فالتنغيم والتنبير في اللغات المستعملة لهما لا تناقض مفهوم الوحدة الصوتيّة المتميّزة ، فالرفع

والخفض في النغمات وما بينهما سمات صوتيّة مميّزة مصاحبة لسمات صوتيّة أخرى تحدث في السلسلة النطقية في مجموعات متعاقبة .

(13) لا يوافق مفهوم المعجم الكامن الممكن عندنا مفهوم المهمل عند الخليل ، فما سمّاه الخليل بالمهمل لا مكان له في هذا المعجم الطبيعيّ ، لأنّ المهمل في رأينا مجموعة ما تسمح الرياضيات بتأليفه مطلقا بالعناصر الصوتيّة ممّا لا يُمثّل جزءا من مجموعة التأليفات الممكنة في اللغة العربية . فإذا سمّينا مجموعة ما يمكن ان تألّفه القواعد الرياضيّة بالاصوات اللغوية «ج» وسمّينا مجموعة اللغة « ل » وسمّينا المعجم «ع» ، فإنّ « ع » هي الجزء المشترك الحاصل من تقاطع « ج » و « ل » . وبقيّة « ل » هي العناصر غير المعجميّة من اللغة . وبقيّة « ج » تكوّن مجموعة تحتوي أساسا على ما سمّاه الخليل بالمهمل .

(14) أردنا بالجملة الأخيرة أن نمثّل ـ بطريقة غير مباشرة ـ لنمط من العلاقة التي نتصوّرها بين الأصوات والمعجم والصرف والاعراب والدلالة في النظام النحوي . وسنفصّل التحليل في مثال « القاضي » في الملاحظة عدد (23) .

(15) انظر في «فارس» مثلا . لو لم تنقل سماعا لما أمكن وجودها بالقياس لأنها مشتقّة من مادة تدلّ أصْلاً على جنس من الحيوان .

(16) يتبيّن الفرق بين العلامة التي هي « نمط أصل » والعلامة التي هي « نسخة مستعملة » « بالمثال التالي » « الليل ليل والنهار نهار » . نقول إن الجملتين تحتويان على نمطين أصليين « ليل » و « نهار » . وعلى نسخ مستعملة أربع هي ليل1 ، ليل2 ، نهار 1 ، نهار 2 .

(17) لا يمكن ان نأخذ بمفهوم الآنية في المعجم على الصورة التي لها في الأصوات والصرف والإعراب . فالمجتمع يقبل من عالم محترم ان يستعمل مفردة ميّتة إذا كان التعبير عن علمه يحتاج إليها . لكنّه لا يقبل منه ، مهما كان العذر ، أن ينطق العربيّة باستعمال الأصول الصوتية الساميّة القديمة .

(18) يُمكن التمثيل لدور الحالة المعرفيّة في التوليد المعجميّ بلفظة « حامل » . إن القواعد تسمح بتوليد « حاملة » كلّما اقتضت المطابقة النحويّة ذلك (جاءت هند حاملة حطبا) . لكنّ الوضع الطبيعي للولادة ، أوجدت حالة معرفيّة أدّت الى تعطيل المطابقة في الجنس . فاستعملت « حامل » للأنثى . فإذا افترضنا ان طريقة جديدة أخرى في الحمل وضعت وجعلت الزوج يتحمّل أعباء الحمل ، أفلا يكون من المتوقع ان تصير المطابقة لازمة لوجود حالة معرفيّة جديدة نتيجة وضع اصطناعيّ جديد .

(19) يكون ذلك خاصّة بتوسيع الدلالة أو تضييقها ، أو تحويلها بالاستعارة .

(20) يكون ذلك خاصّة بإيجاد نوع من الاشتراك اللفظي .

(21) تسعى اللغة العربية الى التفريق بين اللفظة الدالة بالقياس . واللفظة الخارجة من

القياس الى الخزينة ، بطرق شتى منها الجمع . فكتّاب مثلا جمع لـ « كاتب » الدّالة على مهنة وكذلك قضاة وحكّام . أمّا الألفاظ الدّالة بالقياس فجمعها على السالم ، وكأنّ قياس جمعها علامة على قياسها . وقد يدلّ الجمع على الفرق بطريقة سلبيّة « فتصنيفات وتبرّعات وتكاليف » جموع مميّزة لأسماء خرجت عن المصدرية ومعانيها القياسية المانعة لجمعها .

(22) هذا ما يلاحظ في اسم المكان في الدارجة خاصّة .

(23) يمكن التمثيل لهذه العلاقات بما يلي :

يشمل النحو ـ في ما يشمل ـ في سلّم مجرّد أوّل مقولتي الفعلية والفاعلية وتتحقّق المقولتان في درجة تجريديّة ثانية في صورة شكل إعرابي تركيبي يمكن اختزاله في « فَعَلَ الفاعِلُ » وتختزل اللغة هذا الشكل الإعرابيّ في درجة تجريدية ثالثة في صورة شكل صرفيّ نرمز له بـ « فاعِلٌ » ، ويتحقّق الشكل الإعرابيّ « فعل الفاعِلُ » بملء مَحَلّيْهِ معجميًّا . ويتمّ هذا الملء بأخذ شكلين صرفيين من أشكال الفعل والاسم وملئهما بمادة معجميّة تتكون من الحروف التي توفّرها الأصوات للمعجم ، فتنتج عن ذلك جملة يمكن تحقيقها بالكلام : « قضى الرجل » مثلا . ولمّا كانت « فاعل » اختزالا صرفيًّا للشكل الاعرابيّ « فعل الفاعل » فالملء المعجميّ لـ « فعل الفاعل » ـ وهو الملء الذي وقع بتضافر الأصوات والمعجم والصرف ـ يمكّننا من توليد مفردة جديدة هي « القاضي » ويقع هذا التوليد بتضافر آخر بين الشكل الصرفي « فاعل » والشكل الاعرابي « فعل الفاعل » والأصوات المتوفّرة في المادة المعجميّة . وذلك تحت غطاء المقولتين الدلاليتين النحويتين الفعلية والفاعليّة . يُبيّن هذا المثال اننا نتصوّر الإعراب والصرف والمعجم والاصوات في سلّم تجريدي معقّد مرن . فإذا كانت « القاضي » تحقّقا معجميًا للشكل الصرفيّ « فاعل » وهو تحقّق قد اقتضى تحقّق « فعل الفاعل » في « قضى الرجل » ، فإن الفعل « قضى » تحقّق معجميّ لشكل صرفيّ موجود في « فعل الفاعل » ذاتها . وهذا يعني أنّ اشتقاق الفعل يقع في درجة تجريدية تخالف درجة اشتقاق اسم الفاعل . فهي أسبق وأبسط . فالتحقيق المعجمي لمقولة الفعليّة تعيين لفعلٍ فاعلُه ضمير مطلق ما لم يُحدّد بتحقيق الشكل الاعرابيّ . أمّا اسم الفاعل فهو تحقيق معجمي لمقولة الفاعلية بتسمية الفاعل بفعله بعد تحقّق الشكل الاعرابيّ . « فالقاضي » مفردة تتضمن « قضى أحد » والمفردة « قضى » تتضمن « قضى أحد » ، والفرق بين المتضمنين أنّ اسم الفاعل يحتاج الى تصوّر فعل قبل التحديد النهائي لفاعل الفعل ، أما الفعل فلا يحتاج الا الى تصوّر فاعله ، أما هو فمتصوّر ، ولذلك جعلنا شكل اسم الفاعل في الصـرف اختزالا للشكـل الاعرابيّ المحقّق لمقولتي الفعل والفاعلية ولم نجعله تحقيقا مباشرا للمقولتين .

(24) ان التعامل بين المقدرة والانجاز تعامل يوميّ . وهذا التعامل لابد من افتراضه لأنه التفسير الوحيد في رأينا للتطور الداخلي في لغة من اللغات .

(25) لقد تكوّنت نظريات عديدة للإنجاز اللغوي منها البرغماتية وغيرها من النظريات المتعلّقة

بالتخاطب . وهي نظريات اهتمت خاصة بالجانب الدلاليّ ثم بالجانب الإعرابي . وبقي الصرف والمعجم ثغرة نظريّة فيها ، باستثناء بعض الملاحظات كالفعل الانشائي وهو فعل يصرّف مع ضمير المتكلّم المفرد ويعبّر عمّا نسمّيه بالمعنى الإنشائي في تراثنا ، فيكون نطقه إنشاء وخلقا لفعل لا وجود له الا في المؤسسة اللغوية ويحصل إنْشَاؤُهُ (أو انجازه) بمجرّد قوله . مثاله « أطلب منك شيئا » يقع بها الطلب بمجرد النطق بـ « أطلب » .

محمد صلاح الدين الشريف

كليّة الآداب والعلوم الانسانية بتونس